

المبادئ الدستورية
في
الشرعية الإسلامية

للشيخ محمد أمين الوائلي

الحاضر بكلية الشريعة واللغة العربية بأبوظبي

المبادئ الدستورية
في
الشرعية الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
من خلال الدراسة المنهجية التخصصية في قسم السياسة الشرعية في كلية الشريعة بجامعة الأزهر ومن خلال اطلاعي الخاص في مواد ذلك القسم تكون لدي بعض المبادئ الدستورية التي أجدتها جديرة بعرضها على طلاب العلم عسى أن ينتفعوا بها ، أو ينفعني الله بتصحيح من أحد المخلصين فأكون من الشاكرين لله على ما وفقنا إلى معرفة الحق ، ثم له لما أسداه إليّ من نصيحة قيمة .

وهذه المبادئ تنطلق أساساً من اعتبار نظام الخلافة هو النظام الدستوري الأصلي للحكم بالاسلام لذلك فإن أي نظام إسلامي ينشأ في بلاد المسلمين يأخذ درجة جودته باعتباره قربه من نظام الخلافة وتمثله لمبادئها ، وتقل جودته بالمقابل على حسب بعده عن تلك المبادئ ونسيانه لتطبيقها .
ولهذا فالذي أراه أن نظام الخلافة هو الوحدة القياسية للحكم الاسلامي على مختلف العصور وبين مختلف الشعوب الاسلامية .

وجوهر نظام الخلافة يتحدد بأنه حكم ديني يسعى لتطبيق شريعة الاسلام ، ويتوجه بالانسان ليسمو به حتى يصبح مطهراً من الخبائث ، محققاً الهدف من استخلافه في الأرض ، ويعتمد هذا النظام على مبادئ العدل والحرية والمساواة بين المسلمين ، فهو حكم الله السمح للانسان بتطبيق هداه الذي يتعالى عن الحزازات البشرية والنظر الضيق المحدود إلى سعة الأفق وبعد النظر وعدم التفريق بين الناس ، يدلنا على ذلك نصوص كثيرة « أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » (المائدة - ٥٠) والانسان هو الخليفة في الأرض وعليه أن يأخذ بشريعة من استخلفه فيها ، لأنها تناسبه من جميع الوجوه ، فهي تنزيل من العليم الخبير .

والخلافة في الأصل نيابة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في حراسة الدين وسياسة الدنيا به (١) والخليفة هو صاحب هذا المنصب الذي يقوم بإدارة الشؤون الدينية والدنيوية للمسلمين يختار الخليفة من بين من تجتمع فيهم شروط الامامة عن طريق البيعة من أهل الحل والعقد فالخلافة نظام ديني للحكم ، ولا يمتنعنا أن نصفها بذلك الحياء مما في النظم الدينية الأخرى من ظلم فساد وتخلف ، لأنها تقوم بتطبيق دين غير منحرف ولا مبدل دين حضاري متقدم لم تصل البشرية

(١) تاريخ ابن خلدون ص ١٥٩

إلى كامل سعادتها وأمنها إلا في رحابه ، فأسلوبه العادل فاق جميع ما وصل إليه الانسان من شتى أنواع النظم الديمقراطية عبر العصور ، تلك الديمقراطيات البشرية التي تحوي في جنباتها وأجوائها كثير من الفوضى أو الرعب أو الاباحية وحرية الفجور ، ولذلك فان نظام الخلافة يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك النظام الشيوقراطي الديني الذي كان سائدا في أوروبا .

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن عملية استخلاص المبادئ الدستورية من أحكام الشريعة الإسلامية هي عملية شاقة جدا ومعقدة ، وهي تعتمد بالدرجة الأولى على الاجتهاد الشخصي ، إذ لا يوجد طريق محدد مسالك ، وكل ما هنالك نصوص عامة تفسر بعدة تفسيرات ، وعلى المجتهد أن يختار منها التفسير الصحيح .

والأهم من ذلك أن نعرف أن استخلاص مبادئ دستورية من الخضم الواسع للاحكام الشرعية يختلف اختلافا كبيرا عن الصياغة الدستورية للشريعة ، لأن هذه الصياغة في تفسير ما هي إلا تقنين للاحكام الدستورية ، كبيان معنى الحق ، والحرية والمساواة ، وتحديد هذه الأمور على حسب نصوص الشريعة ، وتحديد الوسائل في تحقيقها والطرق التي تجوز أو لا تجوز وكبيان أحكام السلم والحرب ، والتي منها أن الحرمات قصاص ، أي (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) . « البقرة - ١٩٤ » .

أما استخلاص المبادئ الدستورية ، فهو يعني وضع الخطوط العريضة التي يجب أن يسن عليها القانون الدستوري ، بحيث لا يخالفها ولا يخرج عنها ، لأنها هي غاية الدستور الأساسية ، كنتقرير شكل الحكم ، أو تقرير مبدأ المسئولية والمراقبة ، أو مبدأ الدولة والاختصاص ، أو مبدأ التبليغ والدعوة أو مبدأ الشورى ، أو مبدأ ارتباط الادارة بالمسجد ، مما سنفصله في هذا البحث .

نعود فنقول إن كلاً منا يعلم أن في الاسلام نصوصا دستورية كثيرة ، ولكن المشكلة أن البناء الدستوري لها مفقود تقريبا ، لأنه لم يتكلم فيه الأقدمون إلا على ندرة الحديث ، ولذلك فان الخطورة تكمن في تحديد الشكل الذي يجب أن تصاغ به تلك النصوص ، والاطار العام الذي يرسم مواقعها لتأخذ أمكنتها فيه .

إن هذا التحديد من أصعب المشاكل التي تواجه الباحث ، لأنه مكان الانطلاق لطرق عديدة فاذا ما استطعنا أن نتفق على اختيار الطريق الصحيح سلكتها بعد ذلك جميعا ، وإلا تفرقنا أيدي سباً .

ومن الخطأ الفاحش أن يظن أن الاسلام لا يطبق إلا عن طريق نظام الخلافة ، بعد أن طبقه المسلمون عن طريق النظام الملكي ، وكان فيهم من الملوك من هو على نهج الخلفاء الراشدين بلا خلاف . وإذا أردنا مثالا أوضح ، فلنتنظر إلى الديمقراطية الحديثة كيف أنها يمكن أن تطبق بعدة أشكال من النظم الدستورية ، فهناك النظام الجمهوري والنظام البرلماني والنظام الملكي ، وكلها نظم ديمقراطية ، الحكم فيها للشعب وإن اختلف الشكل الفني في صياغة النصوص .

ونحن إذا أردنا أن نطبق الاسلام ، وأن نصوغ نصوصه بالشكل الدستوري ، فبماذا نصوغه وأي لون نختار؟ هل بنظام الخلافة ، أو بالشكل الملكي ، أم بالشكل الرئاسي ، أم بالشكل البرلماني . بل ماحقيقة نظام الخلافة ، وهل هو نظام ملكي ، أو برلماني ، أو رئاسي أو شعبي ؟ والشئ الخطير أن كل مذهب يجد طلبته فيه ، فانتخاب أبي بكر رضي الله عنه أشبه بالانتخاب الرئاسي لانه كان عملية اقتراع على شخص الخليفة ، وانتخاب عمر رضي الله عنه أشبه بالنظام الملكي لأنه تم عن طريق الاستخلاف وانتخاب عثمان رضي الله عنه أشبه بالنظام البرلماني ، لأنه تم عن طريق اختيار الستة البارزين الذين حددهم عمر قبل وفاته (١) وانتخاب علي رضي الله عنه أشبه بالنظام الشعبي ، لأن الجماهير الشعبية هي التي أتت إليه وألحت عليه في قبول البيعة وهكذا نجد فعلا ، أن المشكلة الأصعب ليست في إيجاد النصوص ولا في تفسيرها ، ولكنها تكمن في تحديد الشكل الدستوري الذي يجب اتباعه .

والذي أراه شخصيا أن نظام الخلافة هو أقرب الأنظمة إلى النظام الشعبي ، لأنه يبتعد كثيرا عن الشكليات القانونية الحديثة ، أو التي استحدثت بعد ذلك في الحكم الأموي أو العباسي أو غيرها .

وكذلك فإن روح ذلك النظام كانت تنطلق من مبادئ البساطة والوضوح والثقة ، وكانت تعتمد على اللقاء الشخصي بين الخليفة وأفراد الشعب ، ومحالطتهم لهم ، وعلى اختيار الأمراء والموظفين من الطبقة المخلصة ، ومن تجتمع فيهم أفضل الصفات دون النظر إلى الاعتبارات الشكلية الأخرى .

(١) وهذا التحديد من قبل عمر رضي الله عنه ، كان عملاً تقريرياً أظهر فيه حقيقة واضحة تساوي نتائج الانتخاب في النهاية لو حصل ذلك ، تساويه من حيث الواقع أو النتيجة الصحيحة ، لأننا إذا درسنا الواقع الشعبي في ذلك الزمن نجد حقائق مسطرة ، وهي أن هذه الشخصيات القيادية كانت شخصيات سياسية شبه رسمية وكان لكل منهم شعبية معروفة في إقليم أكثر من أقاليم الدولة .

ولذلك فان رأيي الخاص ، أننا إذا أردنا أن نطبق نظام الخلافة بالطريقة الحديثة ، فيجب علينا أن نطبقه عن طريق الادارة الشعبية - بعد أن عرفنا انتخاب الخليفة إنما يتم عن طريق أهل الحل والعقد - وذلك بأن يشكل في كل بلد لجنة شعبية يتم اختيارها عن طريق الانتخاب ، ولا علاقة للخليفة بتعيين أشخاص هذه اللجنة ، حتى لا تتأثر مجريات الأمور بالسياسة والأهواء ، أو بموت الخليفة أو انعزاله ، وتفوض لهذه اللجنة سلطة مركزية تتولى بها إدارة جميع أعمال الجهاز التنفيذي في الدولة الحديثة في حدود منطقتها ، وتكون علاقتها الادارية بالخليفة مباشرة وأعتبر أن هذا هو الأقرب لتحقيق جوهر نظام الخلافة . أما الآن فالى عرض هذه المبادي :

١ - الاعتماد على المشروعية الاسلامية أو مبدأ القيد الديني :

فالدولة في الاسلام مذهبية أو موضوعية لا يكون الحكم فيها شرعيا إذا لم يقيد سلطته بالمشروعية الاسلامية ، فالحقوق والحريات وجميع الأوضاع والوسائل القانونية في ممارسة الحكم يجب أن تتقيد بالشرعية الاسلامية ، وهذا القيد الديني من أهم القيود المفروضة على السلطة وهو شرط أساسي في البداية وللاستمرار والنهائية ، وبدونه لا يسمى النظام إسلاميا ولو كان منتخبا عن طريق الخلافة ، وبه يصبح أي نمط آخر من الأنظمة إسلاميا على درجات ، وحتى ولو كان في أصله أبعد الأنظمة عن الديمقراطية والعدالة ، بل لقد قيد المسلمون فعلا النظام الملكي الذي نشأ في تاريخ الدولة الاسلامية وحولوه إلى نظام إسلامي بصفة عامة بهذا القيد ، رغم أن هذا النظام من الوجهة النظرية قد يكون الأبعد عن مسايرة تعاليم الاسلام السمحة ، وماذا كان إلا لقوة هذا القيد الديني وأهميته ، وأنه قادر على تحويل النظام القائم إلى نظام إسلامي تمتزج عدالة الاسلام في جميع أجزائه ، فترفع من مستواه وتنقي عنه خبثه وإضراره للحقوق والواجبات قدر الامكان وهذا يدلنا على سهولة النظام الاسلامي في التطبيق وقوة امتصاصه لجميع النزوات الانسانية ليعدها ويصلحها ، وفي قدرته على المغالبة والتأثير فلا يجاوز شيئا إلا غلبه وطبعه بطابعه ، وعلى هذا الأساس فمن الممكن أن يطبق الاسلام بالطريقة الديمقراطية الحديثة سواء كانت برلمانية أم رئاسية لأن القيد الديني أو هذه المشروعية ستقيد المشروعية الوضعية وأهواء الشعب وستكون الجلسات الدورية عندئذ للبرلمان أو لمجلس الشيوخ ، جلسات اجتهادية لتفسير النصوص الشرعية وللإهداء إلى الطريقة المناسبة في التطبيق ولتحاسب الحكومة على ما أخلت في تطبيق الشريعة وفي تنفيذها ، بل إن البعض قد صرح بأن النظام الرئاسي هو أقرب النظم لنظام الخلافة الاسلامية .

ومن المفيد أن نبين الفرق الواضح بين نظام الخلافة ونظام الديمقراطية بكلا نوعيه البرلماني والرئاسي وكيف أن نظام الخلافة في الاسلام قد سبقها وفاقها في عدة نقاط :

١ - الديمقراطية البشرية تعتمد على حكم الأغلبية مما يؤدي بها إلى استبداد الأغلبية للحكم والتشريع ، وتحرم الطائفة الأقل من أن تباشر حقها كاملا إلا إذا وافقت الطائفة الأولى على هذا الحق ، ومن هنا تنهت الديمقراطية في مجاهل لاحدود لها ، فقد تكون الأكثرية فاسقة منحرفة فتسير دفة الحكم نحو الانحراف ويشرعون القوانين لاحلال كثير من الموبقات والجرائم الخلقية في ميدان

العلاقات الاجتماعية ، وتضيق صيحات الدعاة الفرادى والمصلحين .
وقد تكون الأكثرية عنصرية ظالمة فتسلب العنصر الأقل كثيرا من حقوقه المشروعة . وقد تكون الأكثرية ملحدة كافرة فتتجه لتكفير رعاياها بكل وسيلة ، وقد يتحكم في عقول الاكثرية وأهوائها فرد أو أفراد مغرضون فيعيشون في الأرض فسادا وعدوانا ولا يرعون لأحد عهدا ولا ذمة إلى غير ذلك من الأمور المنكرة التي ترتكب باسم الديمقراطية وهي فساد وظلم واستبداد وعدوان .
أما الخلافة فتبتعد عن كل هذه المتاهات وتتخذ طريقا مستقيما في دين الله وتجعل من مبادئه الواضحة في العدل والمساواة والحرية وإقرار الحقوق المادية والمعنوية دستورها الذى لا يتبدل وقواعدها العامة في الحكم التي تجلب السعادة الأبدية والحالية للناس .
ذلك هو صراط الله الذي له ما في السموات والأرض ألا له الدين الخالص .

٢ - الفصل بين السلطات

أما مبدأ الفصل بين السلطات فقد اضطرت إليه الديمقراطية البشرية خوفا على مكاسب الحق والحرية من السلطة التنفيذية العملاقة ، فقيدتها بسلطتين أخريين أولاها :

السلطة التشريعية

التي هي أشبه بسور قائم يحيط بالسلطة التنفيذية ، ولا يسمح لها بالمرور إلا من أبواب خاصة لا تفتح إلا بأذن السلطة التشريعية .

وثانيهما : السلطة القضائية : وهي أشبه بحواجز نصبت بعد تلك الأبواب للمراقبة والتفتيش والقبض على المخالفة .

إلا أن هذا الفصل بين السلطات الذي يبدو لنا نظريا في غاية الروعة ، ليس كذلك عمليا بل كثيرا ما يحتوي على انحرافات كثيرة .

فقد رأينا كيف تخضع السلطة التشريعية لضغوط الأكثرية التي قد تقنن الفساد أو الاستبداد ، أما السلطة القضائية فهي تخضع لما تخضع له السلطة التشريعية في البلاد التي ينهض القضاء فيها على الانتخابات الشعبية لأن على القاضي عندئذ أن يحكم بما يراعي أهواء الأصوات التي أوصلته إلى كرسيه . ولن يكون القضاء نزيها في البلاد التي يقوم قضاؤها على التعيين من قبل السلطة التنفيذية إذ لابد للقاضي إلا أن يراعي فضل من عينه وأن يرد له الجميل ، وما أكثر الحيل القانونية . بل إن السلطة التنفيذية تحاول قبل ذلك أن تختار القضاة من الحزب الموالي لاكثريتها وتستريح .

على أن مبدأ الفصل بين السلطات لا يطبق كاملاً ، فهناك أعمال كثيرة مختلفة تقوم بها إحدى هذه السلطات وهي في الأصل ليست من اختصاصها ، للضرورة ولاستحالة تطبيق هذا المبدأ

تطبيقاً حقيقياً فالسلطة التشريعية قد تقوم بأعمال تنفيذية ولو صدرت بشكل قانون ، مثل إصدار العفو عن بعض الحالات الفردية ، ومثل منع الاحتكار ، أو منح تراخيص استغلال الثروة القومية . وتقوم بأعمال قضائية كمحاكمة الوزراء ، وكالفصل في طعون الانتخابات .

والسلطة التنفيذية تقوم بأعمال تشريعية ، كما في سن اللوائح ، وبأعمال قضائية كالفصل في الخصومات الادارية فصلاً كاشفاً أو مقررًا بانزال القانون على الوقائع المعروضة . والسلطة القضائية تقوم بأعمال تنفيذية كالأعمال السورائية كتعيين الأوصياء وبيع الوقوف وإدارة التفليسات ، فهذه ليست أعمالاً قضائية ، كما هو الحال في الفصل في الخصومات ، وقد وضع ذلك الدكتور مصطفى وصفي في كتابه النظام الاداري في الاسلام وعقب ذلك بقوله : (وقد عمدت النظم الحديثة إلى الحد من الفصل بين السلطتين القضائية والتنفيذية والنظر إليهما كتوزيع في الاختصاص وليس فصلاً بين السلطات (١))

وقد أراحنا مبدأ القيد الديني أو سيادة المشروعية الاسلامية من كل هذا العناء بعد أن حسم الأمر بطريقة أفضل مع اليسر والسهولة . فقد خصص السلطة التشريعية لله سبحانه ، ويكون عمل مجلس الشورى أو البرلمان أو مجلس الشيوخ عملاً اجتهادياً لصياغة القواعد الشرعية بقالب قانوني قابل للتطبيق بما يتناسب مع الأحوال الحديثة . وفوض للحكومة الاسلامية السلطة التنفيذية والقضائية ، فهما أساساً من اختصاص الحاكم وبيأشرهما بنفسه وله الحق في التفويض بهما أو بأحدهما كالقضاء فيمن يثق بقضائه وعدله . وهذا هو المنطق السليم لصعوبة الفصل بين هذين العاملين التنفيذي وهما ماعادت إليه الدولة الحديثة فأصبحت تنظر إلى السلطتين التنفيذية والقضائية ، على أنها عملا تنفيذيان يتوزع كلا منهما اختصاص معين . فالأول يقوم بتنفيذ القوانين والثاني يقوم على حمايتها وضبط المخالفات .

ومع أنه جرى فصل بين الحكومة والقضاء في الدولة الاسلامية منذ الزمن الأول ، وعبر جميع العصور التي مضت ، لكنه لم يكن عن اتباع مبدأ دستوري شرعي ، بل كان ذلك من قبيل التخصيص العادي وتوزيع الأعباء .

(١) محاضرات في المنظمات الادارية في الاسلام ص ٤١

وعلى كل فلو شعر المسلمون بحاجة هذا الفصل ورأوا ضرورته فلا مانع من ذلك حيث لا يوجد نص دستوري يعارض هذا ، بالإضافة إلى تناسقه تماماً مع مبدأ القيد الديني ، فالحاكم وإن كان مطلق الحرية وله سلطات واسعة في النظام الاسلامي إلا أنه مقيد بالمشروعية الاسلامية ، فإذا وجد المسلمون أن الفصل بين السلطات يساعد القيد الديني ويزيده ثباتاً وقوة فليفعلوا ذلك وخصوصاً إذا وجدوا أن حكامهم ليسوا على المستوى المطلوب .

وقد نجد في نظام الخلافة ما يساعد على هذا الاجتهاد وذلك عندما خضعت السلطة التنفيذية لحكم القضاء في عدة مناسبات بما يؤكد أن القضاء كان حارساً أميناً وقوياً على سيادة القانون ، حتى أن السلطة التنفيذية قد سلمت له بسيادة سلطته عليها وهذا غاية ما يسعى إليه مبدأ الفصل بين السلطات في الديمقراطية البشرية . وهو دليل على سعة سلطة القضاء في الاسلام لتشمل كل شيء ، حتى أشخاص السلطة التنفيذية ، مما يعطينا فرصة للتفكير في إعطاء القضاء كامل سلطته ، بفصله عن السلطة التنفيذية إذا لزم الأمر مادامت أن جميع السلطات مقيدة بالمشروعية الاسلامية تقييداً أساسياً .

ومع ذلك فما زلت مصرأ على أنه لا يجوز اللجوء إلى إقرار الفصل بين السلطات إلا عند الضرورة ، وذلك كظهور الفساد في الحكام أو عند التخوف من أن يتقلب الحكم الاسلامي إلى نظام ملكي ينتقل بالوراثة كما حصل ذلك سابقاً ، ففي مثل هذه الحالة ، إذا كانت الأمة الاسلامية لا تستطيع أن تعزل الحاكم فان الواجب يقتضي عليها أن تقف جميعاً وتجبر الحاكم على قبول مبدأ الفصل بين السلطات .

أما لماذا لا يلجأ إلى هذا المبدأ بدون ضرورة فلأن محاذيره كثيرة فهو يؤدي إلى تقييد الحاكم تقييداً لا يستطيع أن يباشر الحكم إلا في حدود ضيقة ومن خلال هيئات إدارية رسمية تشكل بطريقة معقدة لتكون خاضعة للرقابة والتفتيش مما يؤدي إلى استبداد تلك السلطات في الدولة وتنازعها في كثير من الأحيان .

وهذه الأمور تؤدي إلى كثير من المشاكل ، منها التأخير في التنفيذ ، وعدم البت في القضايا إلا بعد مدة طويلة وتعطيل الأمور هكذا مما لا يميزه الاسلام مطلقاً إذا تبين الحق ، بالإضافة إلى السيئات السابقة في الادارة والحكم .

ويتولد عن كل ذلك زيادة كبيرة في عدد الموظفين في الدولة زيادة غير معقولة كما هي الحال في هذه الأيام ، وكل ذلك يؤدي إلى استنزاف الكثير من النفقات العامة ، وتضييع لأموال المسلمين فيما يمكن الاستغناء عنه ، ومن المعلوم أن أموال المسلمين تأخذ حكم مال اليتيم فلا تنفق إلا في مواضعها .

وصحيح أن الروتين الإداري قد يؤدي إلى كشف للحقائق بطريقة أكثر كفاءة ووضوحاً ، وإلى الدقة في المعاملة ، إلا أن نتائج السيئة أكثر بكثير ، فكثيراً ما يؤدي إلى عكس ذلك تماماً ، لأنه يعتمد أساساً في أسلوبه على القانون الشكلي مما يسهل فيه التزوير والتضليل .

٢ - والديمقراطية البشرية تتفق في أنها تجعل للسلطة التنفيذية والتشريعية مدة معينة تنتهي بها أعمالها ، وعلى الشعب أن ينتخب البديل بعد ذلك . وهذه الفكرة تختلف مع نظام الخلافة وإن كنت أظن أن الاسلام لا يحاربها نهائياً ، وذلك بالنظر إلى الأصل الهام في مبادئه الدستورية وهو مبدأ المشروعية أو القيد الديني ، لأنه إذا كانت السلطة التنفيذية والتشريعية مقيدة في الاسلام فلا مانع ولو نظرياً أن تتحد للسلطات مدة معينة ليخلفها غيرها وقد يكون خيراً منها وأحسن في تطبيقه للشريعة ، إلا أن نظام الخلافة يأبأها واضعاً في اعتباره عدة أمور من جملتها .

أن كثرة التعاقب والاستبدال يضعف النظام للدولة وخصوصاً في الناحية الاقتصادية التي تتطلب الثقة والأمن والاستقرار حتى تنتعش ، وإلا فإنه ربما أدى ذلك التقلب وخصوصاً إذا ما صاحبه بعض أعمال العنف التي قد تحدث - لا قدر الله - ويؤدي أيضاً إلى عدم الاستقرار وإلى الخوف وفقد الثقة مما يترتب عليه هجر رؤوس الاموال وضعف الاستثمار الوطني والأجنبي ، فالاستقرار والثبات ضرورة هامة جداً لازدهار حياة الدولة من شتى نواحيها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وهو شرط هام للتقدم والحضارة .

ومن ناحية أخرى فإن المدة المعينة تتطلب بالضرورة تعدد الاحزاب الأمر المحرم في الشريعة الاسلامية بعد أن قال الله تعالى (إنما المؤمنون إخوة) « المحجرات - ١٠ » فالاحزاب كما نراها في وقتنا الراهن تورث العداوة والبغضاء بين أفراد الأمة وهذه كلها محرمات .

وقد يقال إن الاسلام قادر على أن يكون أحزاباً ترتفع عن هذه المستويات وتكون بشكل آخر يتلاءم مع تلك المبادئ الاسلامية ، فالجواب أن هذا بعيد ، المسلم مشغول عنه عادة بالعلم والانتاج والعبادة وليس لديه وقت للدخول في أحزاب سياسية قد تلهيه عن بعض واجباته . ثم إنه لا داعي للأحزاب قانونياً في ظل الخلافة حيث يستطيع كل مسلم أن يعارض الحكم في أخطائه وأن يرفع صوته عالياً بذلك ، ولاداعي مطلقاً للفلسفة القانونية الحديثة للأحزاب ولأشخاصها الاعتباريين .

ثم كم تضيق الأحزاب والسياسيون في سبيل المحافظة على السلطة من جهد قومي وإضرار للثروة الوطنية وما يؤثر ذلك على التخطيط العام للتنمية بتوالي برامج قصيرة غير مستقره ومتعارضة في كثير من الأحيان .

ومع أن عدم تقييد السلطة بمدة معينة في الحكم ، قد يؤدي للاستبداد والظلم ، وهذا ماحدث فعلاً في النظام الملكي في ظل الاسلام ، إلا أن الخلافة كانت عنه بعيدة ولم يحدث فيها شيء من ذلك وعلينا ألا نتوهم ، فإن الظلم الذي حدث قليل جداً بالنسبة لغيره في أماكن أخرى لتقييد النظام الملكي بالمشروعية الاسلامية ، ولاننسى قبل ذلك فوائد الاستقرار الهامة التي بينها .

٣ - تعتمد الديمقراطية على انتخابات شعبية بينما نجد الخلافة لا تعتبر الانتخاب الشعبي سوى مرحلة تكميلية ، أما المرحلة الأساسية فهي الانتخاب الخاص أو البيعة عن طريق أهل الحل والعقد ، هؤلاء الذين حازوا على ثقة الشعب وولائه بقانون الانتخاب الطبيعي ، لا خلاصهم وجودة رأيهم وقوة مركزهم الاجتماعي والسياسي ، ويكون ، فيهم - عادة - من العلماء وأرباب الحرف وأهل الشوكه وأمراء الجند .

هذا هو الانتخاب الطبيعي الذي تحدث عنه (ميكلز) - وسماه القانون الحديدي لحكم القلة المختارة ، أما عن كيفية تحديد هذه الطائفة - أهل الحل والعقد - وتعيين أشخاصها ، فلنا فيه حرية تامة في اختيار الطريقة التي تناسبنا في هذا العصر وأرى أنه لا مانع أبداً أن يتم ذلك عن طريق الانتخاب السياسي الذي تمارسه أكثر الحكومات ولكن بتحديد أكثر .

فمثلاً : تقسم المدينة إلى عدة دوائر انتخابية ، ترتبط الدوائر بالمساجد الموجودة ، فيها ، وعلى المسلمين من أهل المسجد ، أن ينتخبوا البارزين فيهم ، ممن يولونهم الثقة في دينهم وأمانتهم . وانتخاب هذه الطائفة للخليفة هو الذي عليه الاعتماد ، فنظام الخلافة لا يتم بالعامّة والغوغاء ، ولا يثق بأرائها الضيقة التي كثيراً ما تندفع وراء نزوات خاصة ، أو تحت تأثير سياسي مفرض ولذلك فإن بيعة هؤلاء وانتخابهم مرحلة تكميلية لاظهار الطاعة والولاء .

أما المرحلة الأساسية فهي في انتخاب مجلس أهل الحل والعقد الذين يهتم الاسلام بهم ويشق بأرائهم ويوجب أن تكون الشورى فيهم أو لبعض منهم ، وهذا المجلس يمثل في الديمقراطية الحديثة مجلس البرلمان أو الشيوخ .

والفكرة السائدة أنه لا يحق لمجلس أهل الحل والعقد - أو البرلمان الاسلامي إيقاف قرار السلطة التنفيذية ، أو إجبارها على سلوك طريق معين ، أو إسقاطها ، مراعاة من الاسلام لما يحدثه ذلك من الاضطراب ، وإظهار التناقض والعداء بين السلطات ، ومن أجل وحدة الخطة في الجهاز التنفيذي .

« موضوع الطاعة ، أو الموازنة بين السلطة والحرية »

وأرى أنه لا مانع من وضع دستور جديد في نظام الخلافة يخول للبرلمان أو لمجلس أهل الحل والعقد إسقاط الحكومة عند الفسق أو مخالفة نص شرعي لا شبهة فيه للتأويل ، بل لقد ذكر الفقهاء هذا ونقلوا الإجماع على أنه إذا أمكن إزاحة السلطان الجائر من غير فتنة ولا إراقة دماء فقد وجب ذلك .

أقول وهذا كله يرجع إلى مبدأ هذه المشروعية الإسلامية والقيّد الديني على الدولة ، إذ ليس في الحكم الإسلامي سلطة إلهية للحاكم لا تناقش ولا يعترض عليها ، بل إن القاعدة العامة في التنفيذ والطاعة ، أن الطاعة في المعروف ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وهكذا يتفرع عن مبدأ القيد الديني مبدأ آخر - هو المسؤولية للحاكم والقوامة للأمة ، أو السيادة لله والشعب أمين على هذه السيادة -

وقد وجدت دليلاً آخر لدعم المركز السياسي لمجلس أهل الحل والعقد - أو البرلمان الإسلامي - للوقوف في وجه السلطة التنفيذية عند الطغيان فقط ، لاسقاطها أو لتصحيح مسارها عند ذلك ، وهذا الدليل استنتجه من قوله تعالى : « يأها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » (النساء - ٩٥) ومع المفسرين قد اختلفوا في المراد من أولى الأمر في هذه الآية ، فقال بعضهم : هم الأمراء ، وقال بعضهم : هم العلماء ، وقال بعضهم : هم أمراء السرايا ، إلا أن القول الراجح عندهم : أن الآية تشمل الجميع ، لأنهم فعلاً أولياء لأمر المسلمين ، ولواجه لتخصيص الآية ببعض دون بعض غير أن الفخر الرازي قد أصرّ على أن المراد من أولى الأمر أهل الحل والعقد في الأمة ببعض مستدلاً بها على حجية الإجماع (١)

وهذا الرأي لا يؤدي بنا إلى إثارة مشكلة إدارية وهي مشكل الاختلال بمبدأ وحدة القيادة والأمر - لأن الإسلام قد وضع هذه الجزئية بشكل نهائي ، فأوجب على علماء المسلمين وعلى غيرهم السمع والطاعة للحكام والأمراء ، وحد لهم حداً فاصلاً لا يتجاوزونه ، وهو أن تكون الطاعة في غير معصية الخالق ، فإذا ما تجاوزت الأمور هذا الحد وجب على المسلمين إزالة هذا الحكم إذا أمكن ذلك بغير إراقة دماء وإلا فالتذكير والوعظ حتى إذا ما وصل الأمر إلى حد الكفر البواح فقد وجب على المسلمين جميعاً التغيير ، ولو أدى بهم إلى فتنة وإراقة دماء ، فإن لم يفعلوا فإن المسلمين جميعاً آثمون .

(١) تفسير آيات الأحكام للسايس ج ٢ ص ١١٧ .

ونحن عندما نقرر أن الطاعة في الآية شاملة للأمرء والعلماء نحسم جميع هذه المشاكل ونعطي بالتالي لمجلس أهل الحل والعقد سلطة دستورية حقيقية ، في مراقبة السلطة التنفيذية بقوة سياسية ، ويكون لهذا المجلس القدرة على تصحيح مسار الحكومة عند الانحراف ، لأنه لن يكون كلام هؤلاء بعد ذلك وعظاً ورجاء ، لما لهم من المركز الدستوري والوزن السياسي عند الجباهير من رصيد الولاء والطاعة .

وهذا الأمر يتناسق تماماً مع القواعد الدستورية الاسلامية ويرتفع إلى مستواها العظيم ويتفق هذا مع كثير من النصوص الشرعية « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده » (١) فالمقصود من الناس هنا من كان منهم ذا قدرة ، ويمكن أن يكونوا بعد ذلك هم مجلس أهل الحل والعقد .

وهكذا تتم الموازنة بين السلطة والحرية بشكل جيد في الشريعة الاسلامية .
إلا أنه يجب أن ننبه إلى أن إعطاء مجلس أهل الحل والعقد هذه السلطة لا يعني قطعاً إيجاد ذلك الصراع بين هاتين السلطتين ، ومن أجل الاعتراض على كل قرار تنفيذي وباللجوء إلى الاقتراع والتصويت - كما يحصل عادة في الديمقراطية البشرية - لأن هذا التدخل من قبل المجلس في أعمال السلطة التنفيذية في النظام الاسلامي محدود للغاية ، ومخصوص في المخالفات الشرعية ، وذلك عندما تتعسف السلطة التنفيذية ، وتبتعد في مسارها عن مبادئ الاسلام . ويقلل من حدة هذا الصراع « فيما لو حصل » التزام المجلس المذكور بالطاعة لتلك السلطة - في غير معصية .

وعلى كل فان الضرورة قد تستدعي إنشاء محكمة دستورية عليا في النظام الاسلامي - لها سلطة قضائية ملزمة ومطلقة على جميع أجهزة الدولة وعلى أشخاص السلطة التنفيذية كذلك بما فيهم الخليفة ، بدون استثناء أحد . وتكون مهمتها الفصل في مثل هذه المنازعات الادارية بين تلك السلطات في الدولة ، أو بينها وبين بعض الافراد الذين ينتقدون الحكومة في بعض تصرفاتها ، أو يرفعون دعاوى تظلم شخصية ضد بعض رجالها .

ولقد كانت فكرة هذه المحكمة الدستورية موجودة بصورة مصغرة - في النظام الاسلامي عبر القرون ، وقد كان يعبر عنها بديوان المظالم والذي كان يقوم بأكثر هذه المهمة بصفة عامة إلا أنه في بعض الأمور .

(١) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

وصححه الترمذي ص ٥١٠ ج ٤ من سنن أبي داود بتحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد

« لا يرشح أحد نفسه »

وأريد أن أشير أخيراً في هذه المسألة إلى أن نظام الخلافة يحرم أن يرشح الخليفة نفسه ، عملاً بالحديث الشريف : « إنا والله لا نولي هذا العمل أحداً يسأله ولا أحداً حرص عليه (١) » وهكذا لم يرشح أحد من الخلفاء الراشدين نفسه للحكم ، ويكون الترشيح في نظام الخلافة عن طريق الأمة أو بواسطة الوجهاء المخلصين فيها من العلماء أو أهل الرأي وأهل الشوكة والقوة ، أو عن طريق وحدات اجتماعية تنمو بشكل طبيعي في ذلك النظام ، كجمعية علماء الحديث أو علماء التفسير أو الفقه ... إلى آخره . ؟

وأرى أنه لا مانع من تنظيم هذا الأمر بطريقة حديثة إذا أمكن أما أن يرشح نفسه فلا يصح ، ومع أن هذا الموضوع فيه خلاف ، واستدل المخالفون بقصة يوسف عليه السلام لما طلب الولاية في قوله تعالى : « قال اجعلني على خزان الأرض إني حفيظ عليم » (يوسف - ٥٥) فقالوا : إنه إذا وجد الشخص في نفسه الثقة والقدرة على ولاية معينة أو على الخلافة ، وكان أهلاً لها ، جاز طلب ذلك بنفسه ، إلا أننا لا نميل إلى هذا الرأي لاحتالات عدة ، أن تكون الآية خاصة بالأنبياء ، أو هي من أحكام شرع من قبلنا جاء في ديننا ما ينسخه وهو الحديث السابق . وفي أحاديث أخرى تفيد أن من جاءته الولاية من غير استشراف لها أعانته الله عليها ، ومن طلبها لم يعنه الله عليها ووكله إلى نفسه (٢) .

وهكذا حتى لا تتفرق الأمة بين كثرة المرشحين ، ولنسترح من كثرة الدعاوي العريضة التي تفسد القلوب وتحول الأعمال إلى الرياء والسمعة ، الأمر المحرم أشد تحريم ، وهو الذي يحبط الأعمال ويفنيها .

وأريد أن أشير هنا إلى أن الاسلام ككل ، وخصوصاً من الناحية الدستورية يراعي في أحكامه مختلف أحوال الإنسان ، من حيث درجات حضارته ورتبه إلى درجات تخلفه وجهله ، وقد أنزل الله شريعته ليطبقها الإنسان في شتى أحواله ، الحضارية والبدائية ، فكانت نظاماً ميسراً محكماً ، تضبطه عدة قواعد ، وقد أنزل الله شريعته ليطبقها الإنسان في شتى أحواله ، الحضارية والبدائية ، فكانت نظاماً ميسراً محكماً ، تضبطه عدة قواعد عامة وتترك بداخلها فراغاً كافياً للحركة والتأقلم والمرونة ، وهذه هي الصفة الأساسية لأحكام الاسلام الدستورية وغيرها .

إلا أن نظام الخلافة يحتاج إل وعي جماهيري عالم ، وقد لا يطبق إلا على مستوى معين من الثقافة والوعي الديني والسياسي ، وعلى أخلاق إسلامية مثلى ، أما إذا انحدر الإنسان عن ذلك المستوى صعب عليه تطبيق نظام الخلافة بكل أبعاده ، وهذا ما نلاحظه من قصر المدة التي حكمت فيها الخلافة .

(١) أخرجه مسلم في صحيحة ج ٣ ص ١٤٥٦ باب الامارة

(٢) انظر صحيح البخاري ص ٧٩ ج ٩ باب الاحكام .

والانسان الحديث بإمكانه أن يصل إلى ذلك المستوى من الاخلاق والمبادئ السياسية بسهولة فإذا ما تقبلت الحكومات والأفراد الاسلام عن قناعة ، فمن الممكن أن يطبق نظام الخلافة بشكل جيد ، بعد أن انتشرت الثقافة والتعليم والوعي على المستوى الشعبي ، وبعد أن تخلصت أكثر الدول من الأمية والجهل ، وله بعد ذلك أن يصوغ أحكامها بالشكل الذي يلائمه وبالطريقة التي تناسبه .

« المذهبية في النظام الاسلامي »

إن تقييد النظام الاسلامي بالشريعة الاسلامية يجعله بلا شك نظاما يندرج تحت أنواع النظم المذهبية الموضوعية ، ويعتبر واحداً منها تلك النظم التي تصاغ بالشكل الذي يتلاءم مع المثل التي تطرحها أفكار المذهب ومبادئه الأصلية التي تعتنقها الدولة والأفراد ، ويجب أن تصبح هذه القناعة بذلك المذهب عقيدة ثابتة ، وإيماناً عميقاً عند الجميع .

هذه العقيدة الايمانية تكون أساس المشروعية في تلك النظم ، فيتقيد بها المشرع الوضعي في الدستور ويتقيد بها الحاكم والمحكوم . وجميع الأوضاع القانونية والتنظيمية ، ويؤدي هذا البوض إلى عدة نتائج .

١ - سيادة ذلك الايمان كمشروعية عليا في الجماعة ، فيكون أي نص - ولو كان في الدستور - غير مشروع متى ما خالف هذه المشروعية وهكذا فان المشرع الوضعي مقيد الحرية فلا يستطيع أن يسن تشريعاً يخالف هذا الايمان العام . ويستلزم ذلك انشاء محكمة دستورية عليا يطعن أمامها في أي نص أو وضع يخالف لتلك المشروعية .

٢ - يكون التدرج في المشروعية على حسب المطابقة للمبادئ العليا المنبثقة عن تلك العقيدة وليس على حسب جهة الاصدار ، وهذا يخالف التدرج المعهود في القوة ، أن الدستور أولاً ثم القانون ثم اللوائح - فإذا كان العمل الذي أصدرته جهة دنيا أكثر مطابقة للايمان العام ، فانه يكون اجدر بالرعاية والاحترام .

٣ - يكون الشعب متضامناً في تنفيذ الأوامر الايمانية ومنع نواهيها ، وهو تضامن حقيقي يستخدم الوسائل القانونية والمسئولية العامة عند الاخلال ببعض الواجبات .

٤ - تكون الحريات موصوفة بأنها مقيدة بالمشروعية العليا ، وتكون العدالة أيضاً مقيدة بها ، وتكون جميع الأوضاع القانونية مقيدة بها كذلك ، وتعتبر جميع الحريات والحقوق الوسائل بمثابة وظائف اجتماعية ، أو تكاليف .

ومسئوليات موجهة لتحقيق الايمان العام ورعايته (١) . فاذا كانت العدالة والحقوق والحريات وجميع الأوضاع القانونية مقيدة في تلك النظم المذهبية لتتلاءم مع المبدأ الأعلى الذي تؤمن به تلك الدول فان النظام الاسلامي قد سبق الجميع في مثل هذا التنسيق .

وصحيح أن الاسلام في حكمه يقوم على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة ، ومع ذلك فان هذا لا يمنع كأي نظام مذهبي - أن تكون هذه الأمور خاضعة للنظرة المذهبية ، أو لسيطرة مبدأ القيد الديني ، ذلك القيد الأمثل الذي يجعلها أكثر تقدماً ومراعاة للمصلحة الأولى عند تعارضها مع مصالح ثانوية .

فليس من الحرية أن يفتح باب الارتداد من النور إلى الظلمات بعد أن دخل ذلك الرجل عن اختيار وبدون إكراه من أحد في الاسلام ، لأن مثل هذه الحرية ستثير فوضى كثيرة ، ويعتبر بقاء ذلك الانسان الشاذ حياً أشبه بشهادة زور وبهتان ضد الاسلام - فماذا بعد الحق إلا الضلال - وفيه أيضاً تحد خطير لجميع عواطف المؤمنين من أفراد الأمة المسلمة . وليس من المساواة أن نسوي بين المسلم والذمي في جميع الحقوق والواجبات وخصوصاً في تولي الوظائف العامة ، لأن هذه المساواة بهذه الطريقة تؤدي إلى اضطراب في الأمور .

والاسلام نظام مذهبي لا بد أن يكون القائم على تنفيذه مؤمناً به ، وإلا فما أكثر الخيانة والحيل القانونية ، تماماً كما تفعله جميع النظم المذهبية ، حيث لا تسمح بتولي الوظائف العامة التي لها نفوذ - بل وأحياناً من التي ليس لها أي قيمة - إلا لمن كان من العقائدين المنخرطين في صفوف الحزب الحاكم ، وليس في عدل الاسلام أن نسوي بين الذكر والانثى في الميراث مثلاً ، لأن الزوج هو المكلف بدفع المهر للزوجة ، وهو الذي يجب عليه أن ينفق على بيت الزوجية ، بل أكثر من ذلك فان الاسلام قد فرق بين الرجل والمرأة في بعض الأحكام وخصوصاً من الناحية السياسية والاجتماعية ، فعزلها عن تولي أية سلطة في الدولة أو ممارسة أية وظيفة عامة ، هذا من الناحية السياسية ، أما من الناحية الاجتماعية فقد خصصها بالأعمال الخاصة وألزمها الاستقرار في البيوت ، فلا تخرج إلا لضرورة ، ولا تعمل إلا عملاً يتناسب مع طبيعتها ، ومن ذلك أيضاً فرض الحجاب عليها وما يترتب عليه من تحريم التبرج وإظهار الزينة .

هذا كله يستدعي أن نقرر مبدأً دستورياً يتفرع عن مبدأ القيد الديني ، وهو مبدأ : التفریق بين الرجل والمرأة حتى تقصر الأعمال السياسية والادارية العامة على الرجل ولتخصص القوامة على المرأة ، وهذه هي الدرجة الواردة في قوله تعالى : « وللرجال عليهن درجة » (البقرة - ٢٢٢)

(١) نقلا عن كتاب المنظمات الادارية في الاسلام للدكتور المستشار مصطفى كمال وصفي ، ملخصاً من ص ١٢ .

« العمل على تحقيق مصالح أفراد الرعية »

ومن المفيد أن نشير إلى أن تطبيق مبدأ القيد الديني يعنى بالضرورة رعاية مصالح العباد في الدنيا والآخرة . فقد ذهب جمهور فقهاء الشريعة الاسلامية بعد استقراء الأحكام الشرعية في جملتها وتفصيلها ، إلى أنها إنما جاءت لتحقيق مصالح الناس ، وإن هذه المصالح ترجع في النهاية إلى المحافظة على الناس وأنه ما من حكم كلي أو جزئي إلا ويقصد به المحافظة على مصلحة معينة ، وأن هذه المصالح ترجع في النهاية إلى المحافظة على أحد الأمور الخمسة : الدين - والنفس - والعقل والعرض - والمال . (١)

وهذه الأمور الأساسية إذا اختلت فسدت حياة الانسان وتعكرت سعادته وطمأنينته . ويتفرع عن هذا المبدأ الديني مبدأ آخر لا يقل عنه أهمية ، ذلك الذى عبر عنه العلماء السابقون بقولهم : إن تصرف الامام مع الرعية منوط بالمصلحة .

فما هذا المبدأ إلا فرع عن مبدأ القيد الديني ، وتفصيل لبعض جوانبه ، وبتوضيح هذا المبدأ فان المصلحة الأولى للمسلم في الدنيا والآخرة هي في قيام الدولة بحفظ دينه ورعايته على أصوله الثابتة المستقرة ، لذلك فاننا نجد أن علماء السلف لما عدوا واجبات الامام ذكروا هذا الأمر في أولها على الاطلاق .

وقد تكلم علماء في هذا المبدأ وفصلوا فيه ، وحددوا واجبات الامام نحو الرعية في عشرة بنود . وهذا الامام الماوردي رحمه الله يعددها فيقول :

- ١ - حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة .
- ٢ - تنفيذ الاحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين .
- ٣ - حماية البيضة لينصرف الناس في المعاش وينتشروا في الاسفار آمنين .
- ٤ - إقامة الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده .
- ٥ - تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة .

(١) انظر كتب : في النظام السياسي للدولة الاسلامية للدكتور محمد سليم العوا - ٩٥ -

٦ - جهاد من عائد الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة لقيام بحق الله تعالى في إظهار دينه .

٧ - جباية الفياء والصدقات على ما أوجبه الشرع .

٨ - تقدير العطايا وما استحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير .

٩ - استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء ، لتحفظ الأموال بالأمانة وتضبط بالاكفاء .

١٠ - ان يقوم بنفسه لمباشرة الأمور وتصفح الأموال ، لينهض بسياسية الامة وحراسة الملة (١) .

ويجب ان نعلم أن هذه الأمور التي ذكرت لم يرد فيها بهذا الشكل الترتيب نص من القرآن الكريم والسنة المطهرة ، فهي أمور اجتهادية من قبيل ما اصطالحوا عليه ، وما كان شائعاً في عصرهم من أعمال الدولة ووظائفها .

ثم إن ذكرنا لها لا يعنى أبداً حصر مهام الدولة الاسلامية بها ، وإنما هو من قبيل التوضيح فيصح الزيادة عليها والتوسع فيها ، إذ أن من المعلوم أن الدولة الحديثة قد توسعت في كثير من الأمور وخصوصاً الاقتصادية والاجتماعية منها ، وقد أدى بها هذا إلى زيادة أفعالها زيادة كبيرة جداً من خلال التطورات الواسعة للدولة الحديثة ، لكن المهم من كل هذا أن نفهم معنى العمل على تحقيق المصلحة العامة للدول ولافراد الرعية ، أو ما يعبر عنه قديماً بأن تصرف الامام منوط بالمصلحة .

(١) الاحكام السلطانية الهاوردى - ص ١٥ - ١٦ وقد ذكرت هذه الأمور عند بيان واجبات الامام ورأينا أن نضعها تحت هذا المبدأ لوجود المناسبة .

« الاخاء »

هذا مبدأ دستوري آخر يتفرع عن المبدأ الأساسي وهو مبدأ القيد الديني . ويعني هذا المبدأ الجديد أن الرابطة العضوية بين أفراد المجتمع في الدولة الاسلامية هي رابطة الاخاء ، وبذلك تضمحل جميع الروابط وينطلق الاسلام في رحاب القيم الانسانية متجاوزاً بذلك الروابط الضيقة مما يدعى بالقومية والوطنية والاقليمية .

ويترتب على هذا المبدأ أن يعامل المسلم أي مسلم آخر على أساس الاخلاص والأمانة والوفاء لأنه أخ له حقيقة دون النظر إلى عرقه أو لونه أو شرفه الاجتماعي .

وهكذا فقد ترتبت أمور كثيرة على هذا المبدأ وجاءت تشريعات مختلفة منبثقة عنه كذلك . ففي مجال العلاقات الاجتماعية ، حرم الاسلام الخديعة والغدر والغيبة والنميمة والعداوة والبغضاء والايذاء والحقد والحسد وجاءت الصياغة الدستورية لذلك « لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله إخوانا ، المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره ، التقوى ههنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه . » (١)

وفي مجال العلاقات الأسرية جعل التقوى والأخلاق أساس الفضل والمكرمة مع الاحتفاظ بالكرامة الخاصة لكل أسرة ، ولذلك فقد أمر أن يزوج الخاطب إذا كان حاصلاً على تلك القيمة الأساسية للتفاضل بصرف النظر عن تلك الأمور الزائدة « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه » (٢)

(١) صحيح مسلم ج ٨ ص ١١ كتاب البر والصلة والآداب .

(٢) سنن الترمذي ج ٣ - ص ٣٨٥ من كتاب النكاح رقم ١٠٨٤

ومن ذلك أيضا أنه حرم الخطبة على خطبة رجل آخر ، وفي الحديث : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته إلا أن يأذن له » (١)

وأوجب بذلك أن تكون العلاقة الاجتماعية قائمة على أساس المساواة والحب والتعاون والثقة المتبادلة .

وأما في مجالات العلاقات التجارية فقد اشترط أن تكون المعاملة خالية من الضرر بأي صورة من الصور ، ومن ذلك أنه حرم البيع على بيع أخيه كما مر معنا وحرم بيعتين في بيعة « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة » (٢) وحرم البيع مع الشرط - إذا كان الشرط لا يقتضيه العقد - وفي الحديث : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا يبيع ما ليس عندك » (٣) وحرم بيع المعدم « ولا تبع ما ليس عندك » (٤) وهو البيع قبل القبض - أي قبل أن يحوزه البائع ، وفي الحديث : (من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه) (٥)

لأن كل ذلك يؤدي إلى الغرر والمنازعة وهكذا فقد حرم النجش - كما مر معنا « ولا تناجشوا » وهو الزيادة في السعر دون قصد الشراء حتى يرتفع ثمن الحاجة على الراغبين ، وورد كذلك النهي عن تلقي الجلب وهو شراء الحاضر من البادي قبل أن يدخل البلد لأن البادي لا يعلم السعر ، وفي الحديث : « نهى رسول الله أن يتلقى الجلب » (٦) بل لقد اشترطت بعض الأحاديث أن لا يتبايعا حتى يضع رحله في السوق كما رواه البخاري « ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق » (٧) وذكر غيره أن البائع بالخيار إذا أتى السوق « لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » (٨)

هذا بالإضافة إلى تحريم الربا والاحتكار والغش .

وفي مجال العلاقات السياسية فقد حرم احتقار المسلم كما مر معنا . « ولا يحقر - بحسب امرئ - من الشر أن يحقر أخاه المسلم » .

(١) صحيح مسلم ج ٥ ص ٤ - من كتاب البيوع

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب البيوع برقم ١٢٣١ ج ٣ ص ٥٢٤

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب البيوع برقم ١٢٣٤ ج ٣ ص ٥٢٦ وقال : هذا حديث حسن صحيح

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب البيوع برقم ١٢٣٢ ج ٣ ص ٥٢٥

(٥) أخرجه مسلم في كتاب البيوع ج ٥ ص ٧

(٦) أخرجه مسلم في كتاب البيوع ج ٥ ص ٥

(٧) من كتاب التجريد الصريح ج ١ ص ١٤٣

(٨) أخرجه مسلم في كتاب البيوع ج ٥ ص ٥

وحرم الخذلان « ولا يخذله » . وحرم التحزب بأي صورة من الصور البشرية سواء كانت قبلية أو عرقية أو إقليمية ، إلا إذا كان التحزب في خدمة المبدأ الأعلى للدولة ، كتحشيت حكم الله في الأرض قال تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » (١) أو كنصرة الحق في إصلاح ذات البين ، قال تعالى : « وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ... » (٢) وبالإضافة إلى ذلك فقد أوجب التميز الشعوري والسلوكي عن المشركين في كثير من الأمور والمواقف ، وفي الحديث « من تشبه بقوم فهو منهم » (٣) . وأوجب الولاء للدولة الإسلامية ، أو لجماعة المؤمنين عند انعدامها ، قال تعالى : « ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون » (٤) وقال أيضاً « ومن يتولهم منكم فإنه منهم » (٥)

وهكذا فإن الأخوة في الاسلام تعني كل ذلك بل أكثر عندما تتطلب أن تكون المعاملة مع الجميع على مستوى الاخلاص والتناصح والبذل والايثار .

ولكن النقطة التي يجب بحثها في هذا المجال هي : هل هناك تعارض بين رابطة الأخوة هذه وبين الروابط الاجتماعية الأخرى ؟
ويعني آخران هناك كثيراً من العلاقات الاجتماعية الفطرية ، كعلاقة الأبوة والبنوة والزوجية والأسرية والقبيلة ، وعلاقة الجوار والعمل والصاقة والوطن .
هذه العلاقات التي تجذب الانسان بقوة وينساق إليها مندفعاً ، أو على الأقل يجد غضاضة عند التخلي عنها في بعض منها ، لأن الناس قد اعتادوا عليها ، مما يسبب له ذلك التخلي سقطة اجتماعية وعاراً على شرفه بينهم .

فهل جاءت رابطة الأخوة برفقها وتصاعدها العظيم لتبطل جميع تلك العلائق ولتهدمها ، أم لا تفعل ذلك بل تقويها وترفع من شأنها بعد أن تعدلها على الوضع الصحيح ؟
كثير من الناس يظن أن الاسلام ينفي جميع هذه العلائق ويلغيها بعد أن توصل إلى العلاقة الأوثق ، وهي علاقة الاخاء في الدين والاعتصام بحبل الله المتين ، وأن كل علاقة لا تقوم على هذا الأساس وهو المشاركة في دين الله فهي باطلة ، وهذا ما شاع أخيراً بين الشباب المسلم

(١) المائدة آية ٢ ج ٦

(٢) الحجرات ، آية ٩ ج ٢٦ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه من كتاب اللباس ج ١١ ص ٧٤ من كتاب عون المعبود .

(٤) المائدة - آية ٥٦ ج ٦ .

(٥) المائدة آية ٥١ ج ٦ .

ويستدلون على ذلك بقوله تعالى : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين » (١) .
ويقوله أيضاً : « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ... » (٢)

أما الحقيقة فهي أن الاسلام لا يرفض تلك العلائق مباشرة إلا إذا تعارضت مع علاقة الاخاء الأساسية الأولى ، وهذا هو الصريح الواضح من الآيتين السابقتين بل إن الاسلام يحث على الخير والبر حيث كان ويهتم به أشد الاهتمام ، وفي مجال العلاقات الاجتماعية فهو كذلك يحرص على أن تكون جميع العلاقات جيدة بل ويؤكد عليها جميعاً دون استثناء ، بشرط واحد أن تكون مكانتها تابعة لمكانة الاخاء الاسلامي وأن تكون مرتبة الاخاء أولاً وتلك الأخرى ثانياً .

وهكذا جعل البر للوالدين من اعظم القربات ، وقرن العقوق بالشرك . وأوصى الآباء بأبنائهم وجعل لهم حقوقاً عليهم - الكفالة والتربية والتأديب والتعليم . وعظم قداسة العلاقة الزوجية وجعلها ميثاقاً غليظاً .

وأوصى بالرحم وبالقرابة مهما بعدت ، وجعل المساعدة فيها ذات أجر مضاعف ، لأنها صدقة وصلة رحم .
وأوصى بالجار والصديق والصاحب في السفر قال تعالى : « والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل » (٣)

ومن المعلوم بالضرورة أن الاسلام لا يرى خيراً إلا ويزيده قوة وشدة حيثما كان وفي مجال هذه العلاقات فانه يعدّها على الوضع الصحيح بأن يجعل العلاقة الأولى هي علاقة الأخوة ، وتأتي العلاقات الأخرى منبثقة عنها وتالية عليها .

هذا هو الشرط أن تكون في المركز الثاني فاذا ما تحقق الاخاء الاسلامي فيجب أن تنمو تلك العلائق وأن تتوثق .

(١) التوبة آية ٢٤ ج ١٠

(٢) المجادلة - آية ٢٢ ج ٢٨

(٣) النساء آية ٣٦ ج ٥

أما إذا لم يوجد إخاء في الدين فلن تنفع بعده حيلة وستزعزع بعده جميع العلائق لأنها ستفقد قيمتها وعناصر وجودها وستصبح فارغة لا معنى لها ، وبذلك لم تعد صالحة للاستمرار . ويرى الاسلام أن استمرارها عند ذلك سيكون على حساب العلاقة الأولى ، وأنه سيؤدي إلى ضرر بالغ بالمجتمع الاسلامي ، وإلى ظهور تناقضات كثيرة لا يمكن حسمها إلا بتحريم كل رابطة لا تقوم على الأساس الديني الأول .

هذا هو الوضع الصحيح ، وهذا ما جاءت به النصوص ، وهكذا تبرأ الابناء من الآباء . « وما كان استغفار ابراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه » (١)

وهكذا تبرأ الآباء من الأبناء : « قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح » (٢) وهكذا تنفصم العلاقة الزوجية : « إلا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم » (٣) وكذلك : « ضرب الله مثلا للذين كفروا امراة نوح وامرت لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين » (٤) وهكذا تنعدم القرابة والقبيلة : « واعتزلكم وما تدعون من دون الله وأدعو ربي عسى ألا أكون بدعاء ربي شقيا » (٥) .

وهكذا تهجر الأوطان . « فأمن له لوط وقال إني مهاجر إلى ربي إنه هو العزيز الحكيم » (٦) ويجب الإشارة هنا إلى أن ميثاق الأخوة بين المسلمين لا يعني أبدا طرد الرعايا الآخرين من أهل الذمة الذين يعيشون في ظل الدولة الاسلامية ، ولا امتهانتهم أو ظلمهم أو انقاص حقوقهم .

إنما يعني أن أخاك المسلم له حقوق طبيعية واجبة عليك كالتي ذكرناها ، وهذه تختلف عن حقوق أهل الذمة التي هي حقوق غير ناتجة عن الأخوة ، وإنما هي ناتجة عن عقد الذمة الذي بيننا وبينهم ، فنحن نؤدي إليهم حقوقهم بموجب عقد الذمة وليس لهم إلا ما يوجبه ذلك العقد . فإذا ما نقضوا العهد فليس لهم شيء ونبذنا إليهم على سواء وم يعد بيننا وبينهم ما كن من الحقوق ، واصبحوا محاربين تباح لنا أموالهم ودمائهم .

(١) التوبة آية ١١٤ - ج ١١

(٢) هود - آية ٤٦ - ج ١٢

(٣) هود آية ٨١ - ج ١٢

(٤) التحريم آية ١٠ ج ٢٨

(٥) مريم آية ٤٨ - ج ١٦

(٦) العنكبوت آية ٢٦ ج ٢٠ .

ثانيا : مبدأ المساواة بين الفرد والدولة في الاختصاص

الفرد والدولة جزءان متساويان في الصفات ، والحاكم وكيل عن الافراد في تنفيذ الشريعة والقيام على مصالح الدولة والأفراد ، ولذلك كانت الطاعة في المعروف ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

فالفرد جزء من الدولة ، وليس لها أي اختصاص يزيد عن كيان الفرد الذي فوضها بالوكالة لتقوم عنه بالمصالح العامة ، ولا يحرم الموكل من حقه بعد تفويضه ذلك الوكيل ، لأن الوكالة تحتفظ بالحق للثنتين ، بل إن الموكل هو الأقوى عادة لأنه هو المانع لذلك الاختصاص .

والدولة هي الشخصية الاسلامية الكبيرة ولا فرق بينها وبين الفرد المسلم في تطبيق الشريعة ، فليس في الاسلام فصل بين الحكومة والشعب أو السلطة والمحكومين بالمفهوم الحديث لهذه التعبيرات ، لأن السلطة في الاسلام متحدة مع القاعدة الشعبية اتحاداً تاماً ، وتكون بمثابة الرأس من الجسد ، فهناك أمة مسلمة تضم أفراداً كثيرين يشكلون جميعاً شخصية إسلامية كبيرة ، أو اعتبارية بالمفهوم الحديث ، وهذه الشخصية الكبيرة تطبق الاسلام على ذاتها وسلوكها بنفس الطريقة التي يطبق أفرادها الاسلام على ذاتهم وسلوكهم .

فالفرد في الاسلام جزء من الدولة بالمعنى الحقيقي ، ويتمتع بسلطة حقيقية وعليه أن يقوم بالتزاماته ووظيفته بدافع من واجبه الديني ، فالأصل أن يقوم الفرد في الدولة الاسلامية بجميع مصالح المجتمع ، وبإدارته للمرافق العامة ، إلا إذا قيدته الحكومة عن ذلك ، فان عليه السمع والطاعة ، وإلا فان الواجب الكفائي يلزم كل قادر من المسلمين على العمل والتعاون في إتمام تلك المصلحة .

ويعني آخر فان قيام الدولة الاسلامية بإدارة المرافق العامة أمر ثانوي ، إذ الأصل في هذا العمل أن يخضع لنشاط الأفراد ، فيقوم المسلمون بالإدارة الشعبية واجبا دينيا ولكنهم عند الإهمال أو التقصير تتعهد الدولة بإقامة هذا الواجب .

« امتيازات السلطة »

فليس في النظام الاسلامي امتيازات للسلطة ، ولا تلك الشخصيات الاعتبارية الكثيرة ولا مبدأ نفذ ثم اعترض ، لأن السلطة مقيدة بما يقيد به الفرد ، فلا طاعة لها في معصية لا تملك حقاً يخولها سلطة فيها ، وبذلك يكون الفرد المنفذ مسئولاً عن الظلم بنفسه ، إذ لا يوجد أحد فوقه يتحمله عنه ويشترك في الاثم والأمر والمأمر « لكل امرئ ما اكتسب من الاثم ، والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم » (النور - ١١) . أي أن الرئيس المخطط له عذاب أكثر من رؤوسيه ولكن بدون إعفاء لأحد من المسؤولية فيجب على الموظف أن يعتزل - يستقيل - فيما لو استبدت السلطة بالظلم ، إذ لا عذر له عند الله بأنه موظف مأمور ، وأن هذه المخالفة سينفذها آخرون لو تخلى عن عمله ، لأن المهم هو عدم المشاركة الشخصية في الجريمة ، لاستواء الفرد والدولة في أصل السلطة ، ولأن الفرد جزء من الدولة الحقيقي .

وهنا يظهر لنا ميزة هامة من ميزات الاسلام في مبدأ الطاعة في المعروف ، لأن هذا يؤدي في النهاية إلى أن يتخلى الجهاز الاداري التنفيذي عن الحاكم المستبد ، الذي سيجد نفسه وحيداً في الحكومة الاسلامية .

فالمجتمع الاسلامي يمتلك حيوية ونشاطاً ويقوم فيه الأفراد بجميع مصالحه وحييا من إيمانهم ودينهم وهناك سلطة تشرف على هذا النشاط وتديره وتوجهه . وتلك هي السلطة التنفيذية أو الحكومة الاسلامية .

وهكذا كان الحال في المجتمع الاسلامي الأول في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ذلك المجتمع الذي يجب أن نعتبره القدوة وأن نستخلص منه المنهاج لحدود السلطة ومقوماتها . ولم تنشأ الوظائف إذ ذاك ويتخذ الموظفون إلا في عهد الفاروق ، ونحن الآن لا نحارب الوظائف ، وإنما نقول : إنها ليست هي الأصل ، بل هي ضرورة بدلية تفرضها ظروف وأحوال .

فلا يعرف الاسلام النظريات الحديثة في تحديد السلطة وفي قيامها ، وأنها تقوم أولاً ثم تحدد سلطاتها ، وأن جميع الأموال تنشأ عن وجودها ، وما يترتب عليه من عدم المسؤولية عن الظلم في الأحكام السابقة عليها - بل إن هذا يعني أن جميع الحقوق والحريات كانت هدرأ ومشاعاً وليس لها علاقة بها - .

فالإسلام لا يعرف هذه المعايير الشكلية المعقدة ولا تلك الشخصيات الاعتبارية في القانون الحديث ، وهو بعيد عن هذه الأشخاص الحديثة المنشأ وما بذرت في الدولة الحديثة من نمو لتلك المؤسسات الكثيرة الضخمة التي زادت الأمر تعقيداً وسوءاً بما لها من اختصاصات وقوانين . فكل مسلم له هذه الشخصية القانونية ويحق له أن يعترض وأن يسأل وأن يبدي رأيه ، وأن يشغل الوظائف العامة بجنسيته الإسلامية ، ويكون مسئولاً عن تصرفه شخصياً إذا أخطأ وليس إلى الشخصية القانونية المزعومة ، وهنا يظهر لنا ميزة فضل الإسلام في الاستفادة من المواهب والطاقات الشخصية عندما حطم حواجز الحدود الإقليمية بين البشر فلم تصلح الجنسية الضيقة عنده أن تكون مانعة من تولي المناصب السياسية ، وأن تكون شرطاً لها

ثالثاً : مبدأ التبليغ

إن الدعوة إلى الله أو واجب التبليغ من أهم المبادئ الدستورية في الدولة الإسلامية ، فعلى الدولة أن تقوم بواجب الدعوة إلى الله داخلياً وخارجياً ، واعتماداً على عمومية الدعوة للناس جميعاً في قوله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً » (سبأ - ٢٨) فالإسلام دين أممي لا يختص بشعب معين « قل يا أيها الناس أني رسول الله إليكم جميعاً » (الأعراف - ١٥٨) وتنفيذاً لقوله تعالى (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) (النحل - ١٢٥) فيجب على الدولة أن تبث الدعاة في كل مكان « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (آل عمران ١٠٤) « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر »

وآل عمران - ١١٠ » وللدعوة طريقان أحدهما سلمي والآخر حربي :

١ - الطريق السلمي :

وهو أن تسلك الدولة الإسلامية الطرق السلمية وتستعمل الأساليب التي تخاطب العقل في عملية التبليغ ، وتستخدم وسائل النشر والاعلام ، وتبث الدعاة ، وهذا هو الطريق الأساسي في الدعوة لعدة أمور من أهمها :

أن الطريق السلمي هو الذي أمر الله نبيه به (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)

«النحل - ١٢٥»

وأنه أيضاً موافق لروح الدين ومبادئه السامية في إشاعة العدل والسلام والأمان ، فجوهر

الإسلام هو السلام « يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة » (البقرة - ٢٠٨) .

وأنه أيضاً يتفق مع السنة النبوية العملية في ممارسة الدعوة (ولو كنت فظاً غليظ القلب

لانتفضوا من حولك) « آل عمران - ١٥٩ » .

- ولأنه لا إكراه على الدخول في الاسلام بعد أن تبين الرشد من الغي .
- ولأنه الوسيلة الافضل لحصول القانعة الذاتية وفي تفهم الحجة - ولأنه يحافظ على الكرامة ويصون المحرمات ، ولا يترك وراءه مخلفات الحقد والثأر والرغبة في الانتقام التي قد تقف حاجزاً عن الدخول في الدين وتفهم حقيقته .

لهذا الأمور كان طريق الدعوة السلمي هو الطريق الأصلي ، وكان الطريق الحربي طريقاً ثانوياً لا تلجأ إليه الدولة الاسلامية إلا عندما تستدعيه الحالة التي يقدرها أمير المؤمنين ، بشرط أن تتعثر الطرق السلمية أو تعطي مردوداً عكسياً ، وعند ذلك تسلك الدعوة الطريق الثاني فقد أذن الله لنا في الجهاد .

ولقد كان للطريق السلمي أثر بالغ في نشر الاسلام في وقت مضى ، رغم بدائيته وبساطته واعتماده بالدرجة الأولى على الكلمة المسموعة واللقاء الشخصي - ومع كل ذلك فقد انتشر الاسلام في بلاد شاسعة عن هذا الطريق ، فأكثر بلاد المشرق وأكثر أفريقيا كان دخول الاسلام فيها عن طريق التجارة والنشاط الشخصي لبعض المتطوعين .

ومن المفيد أن نشير إلى أن طريق الدعوة السلمي قد أصبح له أثر بالغ في العصر الحديث ، بعد ان تطورت أجهزة الأعلام ، وتعددت طرق النشر والبلاغ ، حتى أصبحت قادرة على أن تقلب الحق باطلاً والباطل حقاً بطريقة مقنعة ، بل لقد استطاعت المذاهب المنحرفة والنظريات الالحادية باستخدامها وسائل الاعلام الحديثة أن تنتشر في شتى انحاء العالم رغم بعدها عن الحقيقة والواقع وتعارضها الصريح مع طبيعة الانسان وقيمه الفطرية . ولكنها المجودة الاعلامية وخطبتها الفاتنة وقدرتها على التأثير ، كل ذلك يؤكد لنا أن تبليغ الاسلام لو دخل هذا الميدان لطغي على كل مالمدي البشر من مذاهب ، ولاكتسح الموقف بمفرده ، ولدخل الناس في الهدى ودين الحق أفواجاً ، بدون سوط ولا سلاح (وهو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون) « الفتح - ٢٨ » .

٢ - الطريق الحربي

وهو الذي يستخدم القوة مؤقتاً لازاحة الطواغيت والظلمة ، ولتحرير الانسان من العبودية والظلم والفساد ، وليس للاكراه على الدخول في الدين كما زعم البعض .
ففكرة الجهاد تنبع من النظرة الدينية التي تجعل الأرض كلها لله ، والخلق جميعاً عياله ولا فرق بين جنس وآخر ، وتمثل الدولة الاسلامية في هذه الأرض الجزء المحرر من الاقليم الانساني ، وعلى المسلمين أن يستنقذوا الأجزاء الأخرى وأن يحرروا الشعوب في حكمها ودستورها ، أو يردوا لها كرامتها وعزتها حتى لا يظلم احد أحداً ولا إجبار بعد ذلك على الدخول في الاسلام بعد أن تبين الحق من الباطل ، فحرية الانسان في الاختيار مصونة ومعتبرة .

فالحكم في الأرض يجب أن يكون لله بأيدي عباده المؤمنين ، وعلى جميع الدول أن تخضع له ، ومظهر هذا الخضوع أن تسمح بالدعاة إلى الله بالعمل في بلادها ، هذا هو الشرط الأساسي ، وهناك شرط آخر ، وهو أن تدفع الدول ضريبة الجزية رمزاً لهذا الخضوع ومساهمة منها في أعباء الدفاع عن أوطانها ، بعد أن أعفيت من ذلك وتولت الحكومات الاسلامية مهام حفظ الأمن والدفاع عن الاقليم .

ويصح أن يسقط هذا الشرط بأن يعفى عن الجزية مع بعض الدول المعاهدة إذا ما قامت بواجب الدفاع عن نفسها ، لأن استحقاق الضريبة عليهم مشروط بواجب الدفاع عنهم ، فقد رد أبو عبيدة رضي الله عنه الجزية على أهل الشام لما شعر بعجزه عن الدفاع عن مدن الشام لما جمع الروم جموعهم العظيمة في يوم اليرموك ، وهذا ما يعطينا مرونة في التقيد بشرط الجزية إذا ما أدرك الامام مصلحة حقيقية للاسلام في التفاوضي عنها .

وموضوع أن تكون كلمة الله هي العليا له أهمية كبيرة في مجال الدعوة ، فجميع النظريات الاجتماعية تتفق في الانسان الضعيف يقلد القوي ، والانسان المغلوب يقلد الغالب والناس على دين ملوكهم ، مما يعكس في مجال الدعوة وانتشار الاسلام أثاراً هامة ونتائج إيجابية بين تلك الشعوب التي أبى حكامها اعتناقها ، ولحجزهم عن ممارسة نظام جائر يزين لرعاياهم الابتعاد عن دين الهدى والسلام .

وهكذا يبدو لنا ميزة من مميزات الإسلام في فرض احترامه على الآخرين دونما ازعاج ، وفي مساعدة الشعوب البائسة نفسياً على الدخول فيه تمشياً مع الفطرة البشرية في عواطفها مع الزعماء والأمراء ، وفي تقليدها لهم والتأسي بهم في الخير والشر .

أما من أبى من الحكام الدخول في الاسلام أودفع الجزية ، أو منع الدعاة إلى الله أن يدخلوا دولته ، فقد أذن الله لنا في إقصائه عن ممارسة الاحتلال والخذاع مع الذين يجعلونه قدوة ، يأخذون عنه الرأي ويسلكون على أثره السبيل . وإلا فانه سيبقى حجاباً سميكاً يمنع وصول النور والهدى إلى تلك الشعوب المغلوبة على أمرها . وقد كان لهذا لأسلوب أهمية كبيرة في القرون الماضية ، وكان السبيل الأفضل لنشر الدعوة ، ومن استقرأ الفتح الاسلامي تبين له أن كل بلد فتحه المسلمون لم يلبث أهله يسيراً حتى دخلوا في الدين الاسلامي .

أما في هذا العصر فقد لا تحتاج إليه الدولة الاسلامية الآن ، لانشغالها بطريق الدعوة السلمي بعد أن توسعت دائرته وتعددت مناهله ومناهجه ، وما أحدثه من آثار بالغة فاقت كثيراً الأسلوب الحربي القديم .

وعلى هذا النهج سلكت حركة التبشير العالمية الحديثة ، وجنت من ثماره أينعها مما لم تكن قد حصلت عليه مطلقاً في أسلوب الحروب الصليبية القديمة ، بل ليس هناك وجه للمقارنة بين هذه النتيجة وبين تلك النتيجة لتي كانت عن طريق الأسلوب الحربي وما كان فيه ن خسائر فقدت فيها كل شيء .

وهذا هو الأسلوب الحديث الذي بدأ الاستعمار في التحول إليه . ، في تصديره للمذاهب والأفكار التي تبقى الانليم في حالة من الاستعمار الاقتصادي والفكري تكون أقسى على الوطن وأكثر ربحاً للمستعمرين .

رابعاً : مبدأ الشورى

وهي واجبة على أئمة المسلمين وسواء كانت واجبة على النبي صلى الله عليه وسلم أم كانت مندوبة لأنه كان مسدداً بالوحي إما سابقاً أو لاحقاً ، إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد طبقها مرات كثيرة ، ثم لا خيار في تركها لائمة المسلمين ، هذا وقد حصل خلاف في إلزامية الشورى أو عدم إلزاميتها ، إلا أنني أرى أنها إذا لم تكن ملزمة في تاريخ الخلفاء الراشدين المهديين فلن تكون ملزمة بعد ذلك أبداً

وهنا تظهر لنا روعة النظام الاسلامي مرة أخرى في حفاظه ، على وحدة الجهاز التنفيذي وعلى إخلاصه في عمليات التنفيذ وفي مراعاته لوحدة الخطة واتساقها لما يراه رئيس الدولة ، الذي يفترض أنه الأقدر على التفهم والادراك ، لما يحمل من عظيم الامانة ، والشعور بالمسئولية .

خامساً : مبدأ الرقابة

وهو مساءلة رئيس الدولة ، أو الرقابة العامة على تصرفات الحكومة : وهذه أيضاً من الواجبات الدينية ومن المبادئ الهامة التي يقوم عليها النظام الدستوري في الاسلام فعلى المسلمين أن يسألوا خلفاءهم وأمرأهم عن تصرفاتهم العامة سواء ماكان منها يتعلق بخطة الدولة او سلوكها ، تنفيذاً لقوله تعالى : « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (التوبة - ١٠٥) ثم إن الرقابة والمتابعة تكون جزءاً من النصيحة التي هي ركن من اركان الاسلام ، وفي الحديث الشريف « الدين النصيحة ، قلنا لمن يارسول الله ، قال : لله ولكتابه ولسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » (١) .

(١) رواه مسلم في صحيحه ص ٧٤ - ج ١ كتاب الايمان ، باب بيان أن الدين النصيحة

وموضوع مساءلة رئيس الدولة أو الرقابة العامة قد يدخل تحت مبدأ القيد الدينى بكشل عام في عنوان الطاعة أو الموازنة بين السلطة والحرية ، لأنه من الواجبات الدينية المفروضة كما عرفنا ، إلا أن إفراده بالدراسة هنا كان لتقرير أنه مبدأ أساسي من المبادئ الدستورية ، ولبيان أهميته ووجوبه .

وقد فصلنا القول هناك فما إذا تطورت هذه الرقابة حتى أصبحت مواجهة صريحة بين السلطة والمجالس المعنية بالمراقبة والمسئولية وقلنا : إنه من الممكن إذا ما شعرت هذه المجالس بأن السلطة قد انحرفت عن غايتها الأساسية وتنكرت للشريعة ، حق لها أن تعلن رفضها للسلطة ، أو قد تقرر إسقاطها اعتماداً على رصيدها السياسي ، وما لها من الولاء عند الجمهور فالرقابة واجبة سواء عن طريق مجالس معينة ، كمجلس أهل الحل والعقد في نظام الخلافة أو مجلس النواب عن طريق المشافهة الفردية فهي من الواجبات العامة التي لا خلاف فيها ، وفي الحديث « سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام مجائر فأمره ونهاه فقتله » (١) .

فيجب على المسلمين أن يصوغوها بأي طريقة تناسبهم .

سادساً : الادارة والمسجد

إن اتصال الادارة بالمسجد ضرورة هامة فاذا ابتعدت عنه فقد نشأ فصل للدين عن الدولة عملياً ، فيجب أن تختار السلطة التنفيذية أفراد إدارتها من المواطنين على المساجد ، وتنتقيهم من أولئك الذين لهم نشاطهم وإخلاصهم وثقتهم لأن الاسلام نظام موضوعي مقيد بعقيدة معينة فلا يصلح في القيام على مصالحه إلا رجل مؤمن بفكرته متحمس لها ، وإلا فإن القوانين واللوائح لا تخلق الاخلاص والثقة ، وينول الأمر في النهاية إلى موظفين يطبقون حرفية النص دون الانتباه إلى روحه وفحواه ، هذا إذا لم يتحايلوا عليه قبل ذلك بأمر كثيرة وموضوع اتصال الادارة بالمسجد وإن كان مبدأ دستورياً مستقلاً بالمعنى الموضوعي والاجتهادي ، إلا أنه من الممكن أن يندرج تحت المبدأ الأول - مبدأ القيد الدينى - ضمن العنوان الذي يتحدث عن المذهبية والموضوعية ، ولكنني أحببت إفراده لنفسه إظهاراً لأهميته وإشعاراً بوجود الالتفات إليه . ورداً على الفكرة السائدة بالتفريق بين رجال الدنيا ورجال الآخرة ، بل تؤكد أن الصحابة وهم رجال الآخرة من غير شك قد ساسوا الدنيا من المسجد .

(١) رواه الحاكم في المستدرک وصححه من فیض القدير ج ٤ ص ١٢١ .

ومما لاشك فيه أنه لو كان المسلمون قد انتبهوا لهذا المبدأ في تاريخ حكمهم لما حصل ما حصل من ابتعاد كثير من الحكام المسلمين سابقاً عن تطبيق جوهر الاسلام الحقيقي . ويجب كذلك ان نقرب السلطة من المسجد ، وأن يرتبط نشاطها الاداري ، كإخراج البطاقات الشخصية وجوازات السفر وجميع الوثائق والشهادات ، وكذلك قيد السجل التجاري العقاري والزواج ، وغير ذلك إذ أن هذه الأمور تضبط بطريقة أفضل في المسجد ، وبين أفراد الحي الذين يعرفون بعضهم ، تماماً في كل شيء فيختفي التزوير والتعقيدات الروتينية لعلم الموظف بحقيقة الأمور ، هذا بالإضافة إلى فوائد اختصار النفقات والوقت : وللاكتفاء بعدد أقل من أفراد الجهاز الاداري .

وهذا يستدعي تطبيق النظام الاجتماعي الاسلامي الذي يجعل المسجد المحور الذي ترتبط به جميع العلاقات الاجتماعية وتصدر منه جميع النشاطات الثقافية والسياسية والتوجيهية مما لا داعي لتفصيله الآن .

وأخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين .